أمة 2016

للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

عدد من ناخبات الدائرة الأولى خلال ندوة المرشح والنائب السابق د.عبدالله الطريجي

مرشح الدائرة الأولى النائب السابق د.عبدالله الطريجي متحدثا خلال الندوة

جانب من الحاضرات (محمد هنداوي)

حذّر من التغلغل الإيراني في الكويت ورفض اتهامه بالطائفية

الطريجي: لا مكان للوزراء الحاليين في قاعة عبدالله السالم بعد أن مارسوا الهروب الكبير في حلّ المجلس السابق

أكد مرشح الدائرة الأولى النائب السابق د.عبدالله الطريجي أن حسابا عسيرا في انتظار الحكومة المقبلة برئيسها ووزرائها بسبب هروبهم من مواجهة المجلس السابق وحله وفق مبررات واهية وغير منطقية، مشددا على أن ما ورد في مرسوم الحل هو بمنزلة استحقاق سياسي في المجلس المقبل.

وأضاف خلال ندوة «أمن الكويت أولا» التي أقامها في مقره مساء الأربعاء قائلا: «ليعلم الوزراء الحاليون أنهم لن يكونوا في مأمن من استحقاق سياسي ينتظرهم ولن يكون لهم مكان في قاعة عبدالله السالم بعد أن مارسوا الهروب الكبير ظنا منهم أنهم انتصروا علينا وأن المجلس المقبل سيكون ضعيفا أو في جيب الحكومة. وقال: «لا تستانسون وراح تشوفون».

500 ألف جندي إيراني في البصرة لو دخلوا الكويت على أقدامهم لاحتلوها ما لم نكن مستعدين

لن أفجُر في الخصومة من أجل الفوز بالانتخابات

وقال إن مبررات حل المجلس السابق ليست منطقية وأن من صاغها من الحكومة لم يكن موفقا، موضحا أن الوضع الإقليمي الملتهب ليس وليد الساعة، بل إنه مستمر منذ انطلاق الثورة الإيرانية وما تبعها من الحرب العراقية- الايرانية واحتلال الكويت وتحريرها وتمركز القوات الأميركية في العراق وما تبع ذلك من حرب في سورية واليمن.

وذكر الطريجي أن الكويت مستهدفة من قبل المشروع الإيراني الذي يعلم عنه كل رجال الأمن والاستخبارات في دول المنطقة، لافتا إلى ما تعرضت له الكويت من حوادث التفجير وخطف الطائرات ومحاولة اغتيال سمو الأمير الراحل وشبكات التجسس وأخيرا ضبط خلية العبدلي الإرهابية، مؤكدا أنه لا يمكن التقليل من خطورة تفجير مسجد الصادق الإرهابي على الأمن في الكويت.

وكشف أنه سلم وزير الداخلية السابق في مجلس 2012 المبطل الشيخ أحمد الحمود ملفا يتضمن المستندات والأوراق التي تثبت تورط أعضاء في خلية العبدلي بأعمال مشبوهة لكن الوزارة لم تتحرك للأسف، وأثبتت الأيام أن ما حذرت منه في هذا الملف أصبح واقعا من خلال كشف خلية العبدلي.

ولفت إلى أن الكويت مخترقة في الأمن الداخلي، مشيرا إلى أن الرأس المدبر في خلية العبدلي استغل ثغرات في المنافذ والجمارك والموانئ.

وأكد أن وزير الاستخبارات الإيراني الذي كان مدرسا في المدرسة الإيرانية في السالمية خلال الثمانينيات وصلت به الجرأة أن طلب- بعد الكشف عن خلية العبدلي- إقالة وزير الداخلية على اعتبار أنه متعسف مع الإيرانيين.

وقال الطريجي: رسالتنا إلى هذا الوزير الإيراني ومن ورائه النظام الإيراني الذي يخترق بلدنا أنه «لا انت ولا جدك ولا النظام الإيراني يقدر يشيل وزير الداخلية أو أي مسؤول كويتي».

واستغرب الطريجي اتهامه بالطائفية متسائلا: هل عندما أطالب بطرد المعممين الذين يشتمون الصحابة أكون طائفيا؟ وهل تحذيري من الخطر الإيراني طائفي؟ وهل مطالبتي بنشر صور متهمي خلية العبدلي فيه طائفية؟ وهل من الطائفية مطالبتي بطرد السفير الإيراني السابق الذي كان سفير طهران في البحرين والمسؤول عن دعم الحوثيين، قبل أن ينتقل إلى السعودية التي طردته بسبب تحركاته المشبوهة؟ وهل من الطائفية دعوتي إلى التدقيق على العمالة الايرانية؟ وهل مطالبتي بمراقبة أموال الحسينيات أسوة بمراقبة أموال التبرعات في المساجد من الطائفية؟ مؤكدا أنه سيظل مدافعا عن العقيدة والدين وعن الكويت وأكثر شراسة سواء كان داخل المجلس أو خارجه.

وشدد على أن الأمن على رأس أولوياته، إذ لا استقرار ولا تنمية بلا أمن، مؤكدا أن من مصلحتنا أن يتحول مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد لمواجهة المخاطر المتفاقمة، لاسيما الخطر الايراني، مشيرا إلى أن من صور هذه المخاطر انعدام الأمن في البصرة المتاخمة لحدودنا وتوجس الناس خيفة من الذهاب للصلاة في المساجد، كما كشف الطريجي عن تواجد نحو 500 ألف جندي ايراني في البصرة «لو دخلوا على اقدامهم إلى الكويت فسيحتلونها ما لم نكن مستعدين لمواجهتهم».

وأكد أن الكويت مستهدفة لاسيما شبابها بازدياد ترويج المخدرات التي أرى أنها لعبة دول، مشددا على ضرورة كشف ومحاسبة كل من يسهل عملية إدخال المخدرات إلى البلاد.

وأوضح أن وزارة الداخلية كشفت عن جنسيات مزورة وبأعداد كبيرة تم منحها بناء على صفقات سياسية أو تجارية أو لتنفيع بعض النواب السابقين، كاشفا أنه تم تهديد نائب في المجلس المنحل «بالعودة إلى وضعه السابق» في حال وقع طلب طرح الثقة بأحد الوزراء، داعيا الحكومة إلى الاضطلاع بمسؤولياتها في التصدي للعبث بالجنسية الكويتية.

وعن المحور الاقتصادي، قلل الطريجي من قدرة الحكومة على تقديم خطة لحل الأزمات المالية وتنويع مصادر الدخل، مفندا كل الاتهامات التي يروجها البعض عن موافقة المجلس السابق على وثيقة الإصلاح المالي بهدف التشويش على النواب السابقين، وقال: لو حصلت الحكومة على موافقة المجلس لما بادرت وزارة المالية أخيرا إلى نشر استبيان تطلب فيه رأي المواطنين في الإصلاحات المالية المقترحة.

وأكد أن الحكومة أخلت باتفاقها مع اللجنة المالية بعدم اتخاذ أي إجراءات ذات صلة بالإصلاح المالي قبل عرضها على المجلس، ومن ذلك قرارها المنفرد برفع أسعار البنزين الذي جاء في يوم مشؤوم هو 2 أغسطس، وحذرت الحكومة حينها من أننا سنذهب إلى أبعد مدى إن لم تقدم الدعم المناسب للمواطنين، فجاء الدعم المرفوض شعبيا والذي هو بمنزلة إهانة واستفزاز للمواطنين بمنحهم دعما بكلفة 75 ليترا من البنزين الممتاز.

وعن عودة المقاطعين، قال الطريجي: اننا نحترم قرارهم بالمشاركة في الانتخابات ونؤكد في الوقت ذاته أن مشاركتهم المتأخرة دليل على صحة قرارنا بالمشاركة في انتخابات المجلس السابق والمستند إلى قرار المحكمة الدستورية التي انتهت إلى سلامة مرسوم الصوت الواحد، رغم حملات التشكيك التي تعرض لها بسبب مشاركته في الانتخابات السابقة.

وأشار الطريجي إلى تردي الخدمات في البلاد، والذي أصبح قاعدة وليس استثناء، مؤكدا أن سبب هذا التردي هو سوء الإدارة الحكومية والذي من صوره الخلل في التعيينات التي كان وراءها صفقات سياسية وتجارية وعائلية ودينية باتت جريمة في حق الكويت وشارك فيها للأسف بعض النواب الذين أبرموا صفقات مع الحكومة بتمرير بعض القوانين.

وأكد أنه سيواصل كشف ملفات الفساد، إن وفقه الله بالحصول على ثقة الناخبين، مشيرا إلى أن ملف الحيازات الزراعية أحد هذه الملفات المتورط بها مرشحون حاليون «ولدي مستندات تدينهم لكن أخلاقياتي لا تسمح لي أن أفجر بالخصومة من أجل الوصول إلى قاعة عبدالله السالم».

وأشار إلى أن ملف التأمينات الاجتماعية هو الطامة الكبرى الذي كشفت عنه تحقيقات لجنة حماية الأموال العامة والتي توصلت إلى معلومات خطيرة منها أن عشرة نواب سابقين من المعارضة ومن الوزن الثقيل حصلوا على معلومات فساد في مؤسسة التأمينات من قبل الشاهد الرئيسي في هذا الملف وهو الدكتور الفاضل فهد الراشد لكن لم يتحرك منهم أحد، والأدهى أن الحكومة غير قادرة على استرداد الأموال المنهوبة حتى الآن.

وإذ أكد الطريجي أنه دخل مجلس الأمة مرتين وخرج منهما مرفوع الرأس، فإنه تحدى الحكومة والمتنفذين والفاسدين أن يتقدموا بأي دليل يطعن في ذمته المالية أو أخلاقه.

جانب آخر من الحضور

د.عبدالله الطريجي

متابعة انتخابية لحديث الطريجي

دعا إلى دعم الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الكليب: انتظار الشباب سنوات طويلة للحصول على الرعاية السكنية أمر مؤسف

أعرب مرشح الدائرة الثالثة م.عبدالعزيز الكليب عن أسفه لوجود الآلاف من الشباب الكويتيين على قوائم الانتظار للحصول على فرصة وظيفية مناسبة، موضحا ان الانتظار الطويل يصيب الشباب بالإحباط، محملا الدولة مسؤولية ذلك لعدم اعتمادها الخطط المناسبة لمواجهة الأعداد الغفيرة من الخريجين سنويا.

وأكد الكليب ان على القطاع الخاص تحمل مسؤوليته الوطنية في المساهمة بحل هذه المشكلة، مشيرا الى أن دوره لا يقل اهمية عن دور الدولة، مطالبا إياه بالقيام بدوره الوطني والتنموي تجاه المجتمع، مقدرا عدد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص بأقل من 10٪ في مقابل أكثر من 90٪ في القطاع العام، وهو أمر خطير على موازنة الدولة ومواردها ومستقبلها الاقتصادي والتنموي في ظل التحديات الاقتصادية الكبيرة التي يعيشها العالم والمنطقة.

وشدد على أن انحيازه الأول والأخير هو إلى الوطن وقضايا المواطن، معربا عن اسفه من ان الكويت بها جميع الأمور مهيأة للتطوير والازدهار والتنمية، وعلى الرغم من ذلك تعاني أزمة إدارة في مختلف المجالات، وهو ما يتجلى في ندرة البحوث العلمية.

وفي سياق متصل، دعا الكليب الى دعم الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لإيجاد حلول ناجعة للتحديات الاقتصادية التي تواجه الشباب في ظل ارتفاع معدلات البطالة نحو 4,7٪! وتوقع زيادتها عاما بعد عام بفعل تراجع أسعار النفط الخام.

وأكد الكليب ان صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة لم ينجح حتى الآن في تنفيذ سياساته لخدمة الشباب، وتقديم الدعم المطلوب بالصورة الاقتصادية والمهنية التي تبني المشاريع. ولفت الى ان سوء إدارة الملف الاقتصادي تسبب في خلق مزيد من الصعوبات والعراقيل امام الشباب في بناء مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة، والتي تعتبر أحد أهم أعمدة الاقتصاد المحلي وأحد روافد الإصلاح وتنويع مصادر الدخل.

وشدد على ضرورة غربلة صندوق المشاريع الصغيرة بما يتيح فتح أبوابه بشكل سليم يضمن وصول الدعم الى مستحقيه من الشباب، ويساعدهم في إنجاح مشاريعهم، إضافة إلى التركيز على المشاريع الصناعية والحرفية والتكنولوجية والزراعية، باعتبارهم القطاعات الأهم في قيام المشاريع الشبابية.

وطالب بضرورة وجود كتلة اقتصادية ذات خبرة عملية في المجلس، ترتقي بالأوضاع الاقتصادية، ويمتد أثرها إلى المجالات الأخرى، مؤكدا الحاجة إلى عنصر التقويم من جهات قانونية لمراجعة وتعديل بعض القوانين القديمة وسن العديد من القوانين الحديثة والمعاصرة.

عبدالعزيز الكليب

صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة لم ينجح حتى الآن في تنفيذ سياساته لخدمة الشباب

رفضت التوقيع على وثيقة الثوابت الشرعية المنتشرة في الآونة الأخيرة

عالية الخالد: الدستور ينص على مزيد من الحريات والمساواة وليس الجبر والتسلط

أميرة عزام

قالت مرشحة الدائرة الثانية عالية الخالد إن وثيقة الثوابت الشرعية والتي انتشرت في الآونة الأخيرة ذكر فيها ان يدافع ويتبنى النائب بالوسائل القانونية المكفولة بالدستور الدفاع عن عرض النبي وأمهات المؤمنين والصحابة، وحماية قانون منع الاختلاط وتفريغه من محتواه والمطالبة بتطبيقه على أكمل وجه بما يحقق فصل المباني، ورفض العبث في مناهج التربية الإسلامية، ورفض حفلات الرقص المختلط والتي تخالف الآداب والذوق العام للمجتمع الكويتي، ورفض المسابح والنوادي المختلطة والتي تخالف الآداب والذوق العام للمجتمع الكويتي، وتأييد المشاريع والقوانين الإسلامية التي يقدمها النواب في مجلس الأمة.

وشددت الخالد على ان هذه الوثيقة يتهافت بعض المرشحين للتوقيع عليها للحصول على رضا شرائح معينة من المواطنين وذلك لتسهيل دخولهم الى مجلس الأمة، لافتة الى ان هذه الوثيقة بما فيها من بنود فقد استندت الى محور أساسي وهو الدستور والقانون المنظم له، ولكنها تغافلت مواد أخرى من الدستور تتعارض بل تخالف هذه المطالب مثل المادة الـ 35 التي تنص على ان «حرية الاعتقاد مطلقة وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقا للعادات المرعية على ان لا يخل ذلك في النظام العام أو ينافي الآداب».

وأضافت ان هذه المادة من الدستور تراعي وتحترم الحريات العقائدية الشخصية في ظل المحافظة على الآداب العامة من غير قمع أو جبر أو تسلط في حين ان بنود الوثيقة تمارس وتشمل الجبر والتسلط بحجة الدستور والآداب العامة.

وزادت: كما ان المادة 49 من الدستور التي تنص على مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة واجب على جميع سكان الكويت فإن هذه المادة تكفل وتضمن للجميع الحياة والتعايش من أجل الاستقرار كما ان المادة 30 من الدستور والتي تنص على «الحرية الشخصية مكفولة» فهذه المادة تتعارض مع الوثيقة التي تفرض وتوجه أداء عاما للمواطنين يسير ويتجه في اتجاه واحد وهذا الاتجاه لا دخل له بالدين لكون الدين أمرا شخصيا يحدد التوجه العام المشترك للمجتمع وأي خرق لهذا التوجه سيكون مستنكرا بسبب هذا التوجه دون تسليط قانون أو جبر.

وأكدت ان هذه الوثيقة هي وثيقة جبرية بسبب ما حاوله بعض النواب من الالتفاف حول المادة 2 في الدستور لتعديلها لتخرج من السماحة الى الجبر، مشيرة الى ان هذه المادة تنص على ان «دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع»، فهذه المادة تؤكد التمسك بالدين فهو العاصم لنا لكن بكل حب وسماحة لتضمن التعايش بسلام دون فرض أو إجبار التبعية لفئة فكرية دون أخرى.

عالية الخالد

المادة 49 من الدستور تكفل وتضمن للجميع الحياة والتعايش من أجل الاستقرار